المحاضرة السابعة: التوزيــع:

تعريف التوزيع: يعرف البعض التوزيع بأنه" توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الانتاج في المجتمع " ،ويعرفه البعض كذلك بأنه" تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته"، وعليه يمكن تعريف التوزيع بأنه الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثر وة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته، تبعا لأيديولوجية النظام الاقتصادي السائد وفي ظل القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

أبعاد مشكلة التوزيع

:تتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على أفراد المجتمع وقطاعاته، نظرا للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية المتداخلة، ويكمن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة من خلال افتراض طرق مختلفة لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منها على أبعاد ومسوغات معينة تختلف عن الأخرى، وسنلخص الأبعاد التي تقوم عليها كل طريقة فيمايلي:

- **المساواة في توزيع الثروة والدخل** :تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية باعتبار أن كل فرد في المجتمع لا يتميز عن غيره بهذا الاعتبار، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية.

- **التفاوت في توزيع الثروة والدخل** :وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، وتقضي بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش واتساع، على أساس نظرة فردية في المجتمع، باعتبالره فردا متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند أبائه، فتقتضي الكفاءة الانتاجية أن تقر التفاوت وا لغابت دوافع العمل لدى الأفراد وما يترتب عن ذلك من نتائج على المجتمع ككل.

- **البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة** :ان تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الانتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن اعتماد البعد الفردي في التوزيع تخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من اتزان بين كفاءة الانتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع .محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

❖ **أنواع التوزيع** :لقد تباينت نظرة الاقتصاديين نحو أبعاد مشكلة التوزيع إلا أنهم استطاعوا أن يقسموا أنواع التوزيع الى نوعين:

- **التوزيع الوظيفي :** ان المقياس الأول الذي يعتمده الاقتصاديين لقياس توزيع الدخل هو التوزيع الو ظيفي، والذي يقصد به توزيع عوائد عوامل الانتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الانتاج الأربعة (الأرض، العمل رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الانتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الانتاجية تبعا لمقدار مايملكه وأهمية مساهتمه في العملية الانتاجية، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر الى مساهمة كل واحد في العملية الانتاجي

- **التوزيع الشخصي :** يعتبر التوزيع الشخصي للدخل مقياسا للتوزيع شائعا لدى الاقتصاديين، فهو يوضح تقسيم للأفراد أو القطاع العائلي واجمالي الدخل الذي يحصلون عليه، ولا يهم هنا مصدر دخل الأفراد، ويتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، ويقومون كذلك بتقسيم المجتمع الى مجموعات وأحجام متميزة حسب الدخل، ثم يتم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تستلمها كل مجموعة دخلية ، ففي هذا النوع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل واحد في العملية الانتاجية، فهو توزيع ذو طابع جماعي واجتماعي.

❖ **التوزيع في الأنظمة الاقتصادية:**

اختلفت الأنظمة الاقتصادية في تحديد طرق توزيع الثر وة والدخل، تبعا لاختلاف ايديولوجية كل نظام والمبادئ التي يقوم عليها، وفيمايلي سنتعرض اليها بايجاز:

التوزيع في النظام الرأسمالي :

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ومبدأ المنافسة، وعليه فإن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومتطلب من متطلبات الرأسمالية، وقد توافقت مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي كما هو معروف مع الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك والكينزيين، واتفقت كل مدرسة مع الأخرى أن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع، فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في تو زيع الناتج على عوائد عوامل الانتاج، وتبنى بذلك النظام الرأسمالي التوزيع الوظيفي القائم على توزيع الدخل حسب مساهمة عوامل الانتاج الأربعة في العملية الانتاجية .

التوزيع في النظام الاشتراكي :

على اعتبار أن النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل، وتكون تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الانتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع 4-2 .توزيع العوائد على عوامل الانتاج :ان توزيع العوائد على عوامل الانتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الانتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل اطار معين من القيم والتقاليد و التطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسكيون" نطرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الانتاج ، وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الانتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، و الفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم، وسنبين مدلول كل نوع فيما يأتي:

-**الريع :** لقد عرف " دافيد ريكاردو" الريع بأنه " ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها"فقد نتج الريع من كون الأرض الزراعية تمتلك وتمثل قيمة استعمال عالية من جهة، وتمتاز بالندرة من جهة أخرى، قد كتب "دافيد ريكاردو" في هذا الصدد أنه "عندما تستقر جماعة اجتماعية لأول مرة في منطقة ما، حيث الأراضي الصالحة للزراعة شاسعة ومتوفرة بكثرة، فإنه يكفي استغلال جزء صغير منها لتلبية احتياجات الجماعة، وهذا الاستغلال لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، و في

هذه الحالة لا يمكن الحديث عن وجود ريع، لأنه ما من أحد من أفراد الجماعة سيقوم بشراء حقوق استغلال لأراضي مملوكة في حين يوجد الكثير منها بلا مالك . "

-**الأجر** : يختلف مفهوم وطبيعة الأجر بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي، وذلك لكون الأجور تشكل جزءا هاما في نظرية التوزيع المرتبطة بملكية عناصر الإنتاج المختلفة المرتكزة على الملكية الفردية في جزءا النظام الرأسمالي فيما تبرز الملكية العامة في النظام الإشتراكي، ومن ثم كان لابد من وجود إختلاف في مفهوم الأجر. فقد عرف الأجر بأنه" ثمن العمل أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا العامل، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل"

كما عرف بأنه "نصيب الفرد في الدخل القومي، ويتحدد بما يضمن مستوى من الحياة اللائقة طبقا للمبتوى الاقتصادي والحضاري للمجتمع، ويتفاوت بين الأفراد بما يسهم به كل فرد في تكوين الدخل القومي"، والتطرق الى مفهوم الأجر لا يكتمل دون التعرض أشكاله، فنفرق بين الأجر النقدي وهو المقابل النقدي لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد، والأجر العيني وهو مقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات يقدمها صاحب العمل للعامل كالمواصلات والرعاية الطبية وغيرها، والأجر الشخصي ويتخذ ثلاث أشكال أجر الزمن، أجر الوحدات وأجر المكافأة.

-**الفائدة** : تعددت آراء وكتابات رجال الإقتصاد حول تحديد دقيق لمفهوم للفائدة، وبالرغم من تعدد هذه الآراء إلا أن جوهرها ذا مضمون واحد، فقد عرفه "آدم سميث" بأنه " ثمن لإستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (إدخارية) حقيقية"، كما عرفه "ريكاردو" بأنه " التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله" ، والفائدة عند "كينز" هي " ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر"

-**الربح** : الربح عند الاقتصاديين هو العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره أحد عوامل الإنتاج، وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الانتاج الأخرى، ويلاحظ أن الربح يختلف عن باقي أثمان خدمات عوامل الإنتاج . ومنها أن الربح غير ثابت بل يتعرض لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف الأسواق.